مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 12 / العـــدد: 02 (2022)، ص 509-519

فلسفة المعنى النّحوي في توجيه الدّلالة

The philosophy of grammatical meaning in the direction of semantics

د/ محمّد حرّاث*
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشّلف
momo.adab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/07 تاريخ القبول: 2022/05/08

ملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية أن نَخرج بالنحو من الدراسة الشكلية للتركيب العربي إلى النّظر في النحو نظرةً دلالية بعين المعنى، ومدى تأثيره في توجيه الدلالة النحوية والإعرابية، فليس النحو مجرّد تصنيف إعرابي للكلمة داخل الجملة العربية، وإنّما ذلك خاضع لعمليات عقلية سابقة، يتحكّم فيها المعنى بمختلف تمظهراته وأشكاله من سياق ومقام وملابساتٍ وغيرها.

وندرس هذا المعنى عبر تقسيمات الكلمة العربية: الاسم، والفعل، والحرف. فكيف تؤثّر معاني الاسم والفعل والحرف في الدلالات الإعرابية المتعاقبة عليها؟ وقبل ذلك: كيف يؤثّر المعنى في الإعراب خاصة والنحو عامة؟ وكيف يشارك في تأدية الوظائف النحوية المقصودة؟ وقبل ذلك كله: كيف نفهم المعنى النحوي ونمسك بآلياته الفلسفية التي تحكمه؟

الكلمات المفتاحية: النحو العربي – المعنى النّحويّ – الاسم – الفعل – الحرف.

Abstract:

Arabic grammar is not only the formal study of the Arabic sentence, but it has an important role in highlighting the meaning, identifying and guiding the semantics, this is what we are trying to highlight in this research paper. Grammar is not just an Arabic classification of the word within the Arabic sentence, but that is subject to previous mental processes, controlled by the meaning of various manifestations and forms of context, prestigious, circumstances and others.

We study this meaning through the divisions of the Arabic word: noun, verb, and letter. So how do the meanings of the name, verb and letter affect the successive semantic And before: how does meaning affect expression in particular and grammar in general And how does it participate in the performance of the intended grammatical functions And above all: how to understand the grammatical meaning and grasp the philosophical mechanisms that govern it ?

Keywords: Times New Roman; Arabic grammar, grammatical meaning, name, verb, letter.

* د. محمّد حرّاث، momo.adab@gmail.com

1- المقدّمة:

إنّ الباحث في الدّراسات النّحويّة القديمة/ التّراثيّة، إذا تمعّن في عِلّيّة تسنين القواعد النّحويّة، وبنائيّتها، يستشفّ ما يهدِم النّظرة التّقليديّة للنّحو، من أنّها تُعنى بالتّركيب العربيّ نطقا وإعرابًا، على صعيد الشّكل الخارجي فحسب. إنّ النّحو في نظر علمائه الأوائل، كان أعمق من الظّاهر للعَيَان، كان يرفِدُ المعنى ويوجّه الدّلالة العامّة للتّركيب والنّص، من أجل ذلك، استعان علماء التّفسير الأوائل بكتب إعراب القرآن، لاستيضاح واستجلاء كثيرٍ من الدِّلالات التي لا تتجلّى إلا من منظر النّحو العربيّ. لذا فإنّ العلاقة وثيقة بين النّحو والمعنى، وللمعنى النّحويّ خاصّةً فلسفةٌ جليلة في تحديد المعاني، واستجلاء المقاصد وتوجيهها.

2- المعنى والدلالة.

أثار هذا الثنائي إشكالية وبحثا مستفيضا عند كثير من الباحثين والدارسين المحدَثين؛ لأنّه يظهر للباحث المبتدئ أنهما مترادفان متفقان في معناهما؛ إلا أنّهما في البحث اللغوي المتخصص مختلفان متباينان.

فالمعاني هي الصورة الذهنية التي تقابل الألفاظ والصور المتمَثّلة في العقل، فحين قابلت الألفاظَ سمّيت بالمعاني، وحين دلّت عمّا في العقول سمّيت مفهوما، وحين تكون في جواب (ما هو) سمّيت بالماهية، وحين تقابل ما يوجد في الواقع تسمى حقيقة، وحين تتميز عن غيرها فتسمى هُوية[1]، وكلّها مرادفات للمعنى.

والمعنى إما أن يكون معجميا وهو الذي تدلّ عليه الكلمات في حالتها الإفرادية، وإما أن يكون معنى وظيفيا، يتّضح من خلال موقع المفردة من الجملة، وإما أن يكون معنى دلاليا، يحتاج إلى قرائن مقالية، أو سياقية، تتضافر من أجل إيضاحه. والدّلالة اللّفظية الوضعية –كما يقول الشّريف الجرجاني[2]– هي كون اللّفظ بحيث متى أطلِقَ أو تُخُيِّلَ فُهِمَ منه معناه.

ويتفق علماء اللغة أنّ الألفاظ أصوات دالّة على معانيها، أو مدلولاتها، أو كما قال أرسطو: "إنّ ما يخرجُ بالصّوتِ دالٌّ على الآثار التي في النّفس"[3]. وقد شرح ابن رشد هذه العبارة قائلا: "إن الألفاظ التي يُنطَقُ بها دالةٌ أولا على المعاني التي في النّفس"[4].

فبعدما انتبه الفلاسفة والمناطِقة الأوائل إلى وظيفة الألفاظ الدّلالية، نحا اللغويون العرب منحى دراسة دلالات الألفاظ في معاجمهم وكتبهم اللغوية والنحوية، إذْ كانت أولى تمظهرات الدراسات الدّلالية عند العرب تلك الرّسائل المصنّفة بحسب الموضوعات والحقول الدّلالية؛ كرسائل الإبل والخيل والمطر والنبات والشجر وغيرها. وبعدها ظهرت المعاجم؛ فمنها ما رتّب بحسب المعاني؛ نحو: الألفاظ الكتابية للهمذاني، وغريب اللغة للأنباري، وفقه اللغة وأسرار العربيّة للثّعالبي، والمخصص لابن سيده. ومنها ما رتّبَ بحسب الألفاظ؛ كمعجم العين للفراهيدي، وتهذيب اللغة للأزهري، وجمهرة اللغة لابن دريد...

ويرى بعض من الباحثين المحدثين أنّ العرب "أوّل من وضع أسس علم الدّلالة، وفَضْلُ سبْقهم يعدُّ حقيقةً تاريخيّة ثابتة، والتّأليف الذي ظهر بعد ذلك الزّمان، لا يعدو أن يكون شرحًا، أو تعليقا، أو تحقيقا، أو تصويبا"[5].

وإنْ كانوا أوّل الأمر لم يُفْرِدوا لهذا المصطلح رسالةً ولا سَفْرًا. فإنه اليوم علم قائم بذاته؛ كعلم النحو وعلم البلاغة وعلم المعاجم وهلمّ جرا...

وقد ظلَّ المعنى والدّلالة العائق الأكبر الذي واجه مسيرة الدّراسات اللّسانية؛ إذْ تعدّ البنية النّحوية والبنية الصرفية أكثر البنى استقرارًا، وأكثر إذعانًا لسلطة المعيار. والبنية الصّوتية وَسَطٌ بين الثّبات والتّحوّل. إلاّ أنّ البنية الدّلاليّة أشدّ تغيّرًا وسيولةً مع الزّمن، وأقلّ انصياعًا لسلطة المعيار. "وما انفكّت جهود اللّسانيين تتوالى لتطويق المعنى، وتأسيس معرفةٍ صارمة يوثَقُ بها في أمره"[6].

وعلاقة المعنى بالدّلالة هي علاقة احتواء، فثنائية اللّفظ والمعنى، ثنائيّة منطقية، ولها علاقة وطيدة بالمعاجم اللفظية، التي تضع لكل لفظ معناه الأصلي. وأمّا الدّلالة فهي البحث في المعنى وليس البحث عن المعنى. فعالِم الدّلالة لا يبدأ عمله إلا بعد معرفة المعنى وما هي الآليات التي سمحت بتحقّق الدّلالة على الوجه الذي كان يُرادُ أن تتحقّق عليه[7].

والبحث الدّلالي يستغرق في عمومه وشموليته المستويات اللّسانية الأخرى، فإذا مثّلنا العلاقة بين الدلالة والمستوى التركيبي النّحوي، فإنّ "البحث في بناء الجملة هو بحث في علاقة النّظم بالسّياق، وهو بالتالي رَبْطٌ وثيقٌ بين علاقة الألفاظ ومردودها الدّلالي، وهذا ما يجسّمه مفهوم الوظيفة النّحويّة"[8]. فالألفاظ وهي تتراتب في مواضعها، فإنّها تأخذ وظيفتها الدّلالية من حيث رتبتُها وموضِعُها وحكمها الإعرابي.

ثمّ إنّ لكلّ باب سنبوّبه حدًّا سنذكره، والحدّ مصطَلح فلسفيّ منطقيّ، وُلع به النّحاة؛ كابن عصفور، وابن الحاجب، وابن هشام؛ لتأثّرهم في تلك الفترة بالمنطق والفلسفة، السائدتين على الساحة المعرفية وقتذاك[9]. وحاولوا تطبيق معنى الحدّ على تعاريفهم. غير أنّ هناك من يرى أنّ هذه التعريفات للمصطلحات لا تصحّ أن تكون حَدًّا، بل رسما؛ لأنّ شرط الحَدّ أنْ يستغرق المحدود[10].

وقد اشترط أهل المنطق أن يكون الحدُّ مساويا للمعنى، والحدُّ هو تحديدٌ لمفهوم المصطلح النحوي وضبطٌ له. والمصطلح النحوي هو لفظٌ محدَّد يدلّ على باب واسع من أبواب النحو العديدة. ولما كان وضع المصطلح لا يكون ارتجالا، فإنّه رُوعِيَ في كلّ مصطلح شروطٌ ومصادر أهمها المعنى؛ فالمصطلح يجب أن يحمل في ذاته وبنيته المعنى العام الذي يدور فيه ذلك الباب المسمّى به. وهذا لبّ ما سنتناوله في ورقتنا البحثية هذه، مع أنّنا سنحاول الربط بين اسم كل مصطلح نحوي وبين ما يؤدّيه من دلالة ومعنى. لنعرف خصوصية الحقل النحوي، واختلافه عن الحقول المعرفية الأخرى.

3- اعتبارات الوضع المصطلحي في الحقل النّحوي:

إنّ النّحاة وهم يضعون المصطلح أو يصطلحون عليه، راعوا اعتبارات كثيرة، من ذلك أنّهم حين وضعوا المصطلحات راعوا معانيها، كمصطلح الفعل مثلا، راعَوا معانيَ جزئية أخرى في تقسيم المصطلح الواحد. فالفعل عندهم بحسب الزمن ماضٍ، ومضارع في الحال والمستقبل، وأمر. ثمّ نظروا إليه من زاوية العامل، فأوجدوا المتعدّيَ

واللاّزمَ؛ فالمتعدّي ما تجاوز عملُه فاعلَه إلى مفعولٍ واحد أو أكثر. واللاّزم ما قَصُرَ عن ذلك. وكذلك في باب الاشتغال والتنازع فإنّها تسميات مبنيّة على فكرة العامل.

ثمّ راعوا إلى جانب ذلك الدّلالة الصوتية، فالضّمُّ والفتحُ هما صفتان لحالات الشّفتين والكسر كذلك. ثمّ إنّ الحركات لها علاقة أيضا بالرفع والنصب والخفض والجزم؛ ذلك أنّ "المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه ... والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنّه قد نَصَبَهُ لإبانة أحدهما عن صاحبه. وأمّا الجرّ فسُمّيَ بذلك ... لانخفاض الحنك الأسفل عند النّطق به، وميله إلى إحدى الجهتين. وأمّا الجزم فأصله القطع ... فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة"[11]. وهذه فلسفة من زاوية الصوت نظر إليها النحاة دون سواهم.

ثمّ رجعوا إلى المعنى النحوي، في وضعهم للمصطلح، فنجد في المصطلح ما يدلّ على ما في بابه من تفصيل ومعانٍ؛ كالتّمييز، والاستثناء، والنّداء، والصفة، وأفعال المدح والذمّ والتوكيد وغير ذلك من المصطلحات التي تحمل في ذاتها المعنى النحوي لها. ومن هذا كلّه نستشفّ أنّ وضع المصطلحات كان وضعا علميا لا ارتجاليا؛ انجرَّ عن ذلك ما نراه من مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ومطابقته لكلّ مصطلح، وذلك من أهم عوامل بقاء المصطلح وديمومته.

4- فلسفة المعنى النحوي:

يتحرك المعنى في حقل النحو بفلسفة خاصة، فالمعنى الذي نقصده هو "محصّلة التفاعل الدلالي بين معنى الألفاظ من ناحية، ومعاني النحو التي أقامها المتكلم بين هذه الألفاظ من ناحية أخرى. أمّا الغرض فهو الفكرة العامة؛ الفكرة الخام قبل أن تُصاغَ في أسلوبٍ بعينه، والأغراض هي المعاني التي وصفها الجاحظ بأنها مطروحة في الطريق، يعرفها العجميُّ والعربيّ والقرويّ والبدويّ"[12].

ودراسة هذا المعنى في باب النحو، ليس ضربًا من الدخيل على مجال بحث النحو، بل إنّ النحو في جوهره "يقوم ببحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة، وبيان وظائفها"[13]، إلا أنّ النحاة القدماء لم يولوا هذا الجانب كبير أهمّية، لانشغالهم بتقعيد النحو، ووضع الحدود. لكنهم بالتأكيد، راعوا هذا الجانب في أذهانهم وهم يصوغون للكلام العربي قوانينه وقواعده، وإلا فلا يمكن وضع هذه القواعد اعتباطًا أو ارتجالا بمنأىً عن المعنى.

واختيارنا للبحث الدلالي على المعنى على صعيد الجملة، هو لأهمية هذا التركيب في تشكيل الدلالات والمعاني، "فالجملة تشكّل شبكةً من العلاقات السياقية، التي تقوم كلّ علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية، والتي تعتمد في وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللّفظية في السياق"[14]، وهذا ما جعل النحاة المحدثين يتجهون إلى نحو الجملة، ومنها إلى نحو النص.

ومهمة الباحث النحوي أمام الجملة هي تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلاقات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثمّ

تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كلّ نوع من أنواع الجمل. وليس من حقّ النّحوي أن يرتجل الجملة ويصنعها بما يراه مناسبا له، بل عليه أن يدرس اللغة كما سمعها من أهلها فحسب[15]. فيضع القواعد بناء على ما لديه من مادةٍ خام، ويبني كذلك تخريجاته الإعرابية على هذا الأساس، فيتكوّن المعنى على وجه الانضباط بما سمعه، وبنى عليه قواعده.

5- الفعل ومعناه النحوي:

نظر النحاة إلى الفعل نظرة دلالية خاصة، بدليل أنهم قسّموه بعدّة اعتبارات على أساس ما يدلّ عليه، وأهمّ اعتبار نظروا إليه هو اعتبار الزمن؛ لأنّ الفرق بين الاسم والفعل هو دلالة الفعل على الزمن، وخلوّ الاسم منه. لهذا فسيبويه حين عرّف الفعل نظر إليه من زاوية الزمن، فقال: "وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِما مضى، ولِما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى: فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ. وأمّا بناءُ ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اذْهَبْ واقتُلْ، واضْرِبْ، ومُخْبِرًا: يقتلُ ويذهبُ ويَضْرِبُ، ويُقتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرتَ"[16]. فالفعل من حيث الزمان: ماضٍ، وهو ما انقطع زمن حدوثه. ومضارعٌ، وهو ما هو واقع الآن زمن حدوثه أو أنّه سيقع، والأمر هو ما سيقع زمن حدوثه.

وصرّح سيبويه أنّ الأفعال مشتقّة من الأسماء، وهي المصادر التي عبّر عنها بلفظه (الأحداث). وهو ما قصدناه، مِن أنّ دلالة الفعل تُستقى من دلالة ما يتعلّق به من اسم، أو ما اشتُقَّ منه. فالفعل (يدخل) دلالته متعلّقة بما اشتُقَّ منه من المصدر (الدّخول).

ويعدّ الفعل ركنًا أساسيا من أركان الإسناد في الجملة العربيّة، فكما أنّ الجملة الاسمية تتركّب من المسند إليه وهو المبتدأ، والمسند وهو الخبر، فكذلك الجملة الفعلية، وهي المبدوءة بفعل، فإنّ ركنيها الإسنادين هما: الفعل مسندًا، والفاعل مسندًا إليه، ولا يكون الفعل مسندا إليه أبدًا. فالجملة الفعلية هي ما أسند فيها الفعل إلى فاعل ما. والفعل هو ما تضمَّن حدثًا ما، مقرونًا بزمن معيّن.

وهذه العناصر المركّبة للفعل لها دورها في تشكيل معنى الفعل؛ وهو الأمر الذي أثبته النحاة الأوائل، من أنّ الفعل يحمل في ذاته معنى، وليس دائما متعلّقا بغيره من الأسماء. فنرى ابن السراج، وهو يعرّف الفعل، يركّز على هذه النقطة، بقوله: "الفعل: ما دلّ على معنًى وزمان"[17]. فالفعل دالٌ بنفسه عن المعنى، وهذا ما قاله ابن يعيش: "فأمّا الفعل فكلّ كلمة، تدلّ على معنى في نفسها، مقترنة بزمان"[18]. فتضمُّن الأفعال للزمان هو إخراجٌ للأسماء، وتضمّنها للحدث والمعنى هو إخراجٌ للحروف، التي لا تحمل معنى في أنفسها، كما يقول النحاة.

فالأفعال في معناها ودلالتها متعلّقة بما اشتُقّت منه من الأسماء، إلا أنّها تحمل في الوقت نفسه المعنى إلى جانب دلالتها على الزمن. دون أن ننسى ما كان يصنّفه النحاة من معاني أبنية الأفعال، وأنّ كلّ بناء يدلّ على معنى عام، يدخل فيه كلّ فعل جاء على تلك البنية. إلا أنّ هذا متعلّقٌ بعلم الصرف؛ لأنّه يُدرج ضمن دلالة الأبنية الصرفية، المتعلّقة باللفظة نفسها أو الفعل نفسه، دون السياق النحوي الذي يرتبط به الفعل في الجملة التي

تتضمّنه. وليس هذا مدار بحثنا النحوي، فالدلالة النحوية الإعرابية تدرس دلالة اللفظة في سياق الجملة؛ لأنّ الدراسة النحوية تعني دراسة العلائق بين عناصر التركيب الواحد.

على أنّنا نرى أنّ دلالتها على الزمن أولى من دلالتها على المعنى أو الحدث، فالأسماء تتضمن الحدث، والأفعال تتضمن الحدث والزمن، وكأنّ الفعل كان اسمًا، ولم يصر فعلا إلا حين أردنا أن نجعل للحدث الذي في الاسم زمنًا، فأضفنا له زمنًا فكان فعلا. وأهمّية الزمن في الفعل دليلها أنّه لا يسقط الزمن عن الفعل أبدًا، بعكس الحدث الذي قد يسقط عن الفعل، كما في الفعل الناقص (كان)، فلم يسمَّ ناقصًا إلا لأنه ناقص من حيث الحدث، متضمّن للزمن فقط، يكتسب حدثَه بما يدخل عليه من مبتدأ وخبر.

6- الاسم ومعناه النحوي:

الملاحظ للدراسات النّحوية القديمة، يجد أنّ النحاة اهتموا بالاسم في درسهم النحوي، أكثر من اهتمامهم بالفعل، وهذا ما جعل بعض المتأخّرين يحاول الانتصار لمقام الفعل، لكنّ بعض المجتهدين قد بالغ في ذلك، وراح يعترض على النحاة فيما وضعوه من مسلمات، وربما ارتكازًا إلى بعض الاجتهادات الشاذة لبعض النحويين الكوفيين، والتي قد ردّ عليها النحاة بالحجج التي لا تذر للشكّ مجالا؛ ونذكر منهم عبد الملك مرتاض، الذي حاول في مصنّفه الأخير (نظرية اللغة العربية) التأسيس لنظام جديد للجملة العربية، قد يهدم كلّ ما بناه النحاةُ قبلُ.

لقد عقد عبد الملك مرتاض في كتابه بابا سمّاه: (نظريّة الجملة واضطراب المصطلح)[19]، أعطى فيه تقسيمًا جديدًا للجملة العربية. فالجملة الفعلية في عرف النحاة، هي ما ابتدأت بفعل والجملة الاسمية هي ما ابتدأت باسم في موقعه الأصلي؛ أي: قولك: زيدًا ضربتُ، جملةٌ فعليّة لأنها ابتدأت باسم حقّه التأخير. وما ابتُدئ بحرف جار ومجرور أو ظرف فسمّوه شبه جملة.

وكان لعبد الملك مرتاض اجتهادٌ آخر، خالف به جمهور النحاة؛ إذْ رأى أنّ الجملة الاسمية ما تكونت من اسمين، أي بُدئت باسم وكان الخبر اسمًا، أما ما ابتُدأ باسم ثمّ فعل، فهي جملة فعلية، كقولك: زيدٌ جاء؛ لأنّه يظنّ أنّ الفعل يعمل في الاسم ويؤثّر فيه، ولا يعمل الاسم في الفعل.

فيجيز –كبعض الكوفيين– تقديم الفاعل، ويرى بأن قولنا: جاء زيدٌ، فاعلا، وقولنا: زيدٌ جاء مبتدأ، بأنّه تعسُّفٌ، لأنّ زيدًا هو نفسه، من أوقع الفعل، ولا فرق عنده بين الجملتين. وكلاهما جملة فعلية؛ لأنّها تضمّنت فعلا، ولأنّ الفعل عنده هو المركز، يعمل متقدِّما ومتأخّرًا، فمن حيث المعنى هو من قام بالفعل، حتى لو جاء في رتبة المبتدأ.

وقد غاب عنه أنّ الفاعل –عند النحاة– ليس هو من قام بالفعل، ولا يجب أن نعامل الجملة النحوية كالجملة اللغوية. وهذا ما جعلنا نقول إن فلسلفة المعنى في الحقل النحوي هي فلسفة خاصة لا تشبهها الحقول الأخرى. إنّ معنى الفاعل في النحو هو ما أُسْنِدَ إليه فعلٌ متقدّمٌ عليه، والمبتدأ هو ما أسنِدَ إليه خبرٌ مفيد. فإسنادنا الفعل إلى الفاعل هو إسنادٌ نحويٌ، لا يستدعي أن يكون فاعلا على الحقيقة دائما، فقد يكون الفاعل

فاعلا حقيقيا كقولنا: جاء زيدٌ، وقد يكون مجازيا، أي أسندنا إليه الفاعلية وليس هو الفاعل بالمعنى اللغوي؛ كقولنا: مات زيدٌ.

ونظر إلى المعنى، أي عبد الملك مرتاض، وقال: البنت دخلت: البنت فاعل لا مبتدأ، واحتجّ بأنّ النحاة يجيزون تقديم المفعول به على الفعل، ولا يجيزون تقديم الفاعل، وظنَّهما سواء، وليسا كذلك. فالفاعل عمدةٌ، والمفعول وغيره مما يجوز تقديمه، هي فضلات، تمتلك الحرية في التنقل من موقع إلى آخر؛ هذا شأن الأمير وحاشيته وجنده؛ فللأمير قصره، ولحاشيته وجنده الأرضُ، يسيرون فيها أنّى شاؤوا.

وأمّا قولنا: البنت دخلت، فهو متعلّق بغرض المتكلّم، فهو قدّم البنت لأنه يريد الإخبار عنها بالدخول، وأمّا قولنا: دخلت البنت، فهذه الجملة لا تخبرنا عن دخول البنت، بل تحكم عليها بذلك. وقد فرّق الرازي[20] بين الجملتين.

قال الرازي في معنى إسناد الفعل إلى الفاعل: "تارةً يُرادُ به وقوع الفعل بقدرة الفاعل، وتارةً يُرادُ به مجرّدُ اتّصافه به؛ فالأول مثل قولك: ضَرَبَ زيدٌ، والثاني مثل قولك: مرض زيدٌ"[21]. فكلاهما فاعل، "والذي حدّد الفاعلَ مقصِدُ المتكلّم، وهذا باب يغلق الجدل في قضيّة من هو الفاعل، فهذا سؤال افتعله الباحثون دون وجود أسبابه في الخطاب اليومي"[22].

وليت شعري، لو أنّ عبد الملك مرتاض اطّلع على تفسير شيخنا عبد الرحمن الحاج صالح[23] –رحمه الله– لنظريّة العامل عند النحاة العرب، لوجد أنّ قولك: عبد الله قام، لا يساوي من حيث الموضع، قام عبد الله. فتقديم (عبد الله) على الفعل، هو تقديمٌ في الظاهر فقط، والحقُّ أنّه ظلَّ في موضعه، ناب عنه الضّمير الذي في الفعل، وزعم عبد الملك مرتاض أنّه لا داعي لتقدير الضّمير، ونردّ عليه فنقول: إنّ هذا الضّمير يظهر إذا تغيّر التقدير وقلنا: "عبد الله قام أخوه"[24]، فالضمير الذي كان مستترا قد برز. ومن هنا فإنّ الفعل لا يعمل في (عبد الله) إذا تقدَّم عليه (عبد الله)؛ لأنّ الفعل لا يعمل في معمولين: الاسم وضميره.

وخطاطة العامل –كما ذكرها شيخنا عبد الرحمن الحاج صالح– أنّ الفعل حين تقدّم على عبد الله، لا يقابل عبدَ الله في الجملة التي يتقدّم فيها عبدُ الله. بل هو –أي الفعل– في موضع الابتداء؛ فالفعل عامل لفظي، والابتداء عاملٌ معنويّ، ولهذا ظنَّ بعض الكوفيين وتبعهم عبد الملك مرتاض أنّ: عبد الله قام، هي نفسها في الموضع: قام عبد الله. والصواب ما مثَّل به شيخنا عبد الرحمن الحاج صالح في الجدول الآتي:

الجملة الأولى	Ø	عبدُ اللهِ	قام
الجملة الثانية	قام	عبدُ الله	Ø

فعلامة الفراغ (Ø) في الجملة الأولى (الاسمية) هي العامل المعنوي، الذي رفع المبتدأ وهو الابتداء، أو لنسمِّه: تجرّد المبتدأ من دخول العوامل اللفظيّة عليه. لهذا فتقديم الفعل على الاسم يضع الفعل موضع العامل، لا موضع المبتدأ. وعلامة الفراغ (Ø) في الجملة الثانية (الفعلية) دالة على لزوم الفعل، وهي موضع المفاعيل، إذا كان الفعل متعدّيًا.

فعلى هذه الطّريقة الرياضية التي استطاع بها شيخنا عبد الرحمن الحاج صالح، فهم البنية العميقة للنحو العربي، واستكناه فلسفة المعنى النحوي، فإنّ استطاع إزالة اللبس عن بعض أبوابه، وتوضيح سبب وضع النحاة، كسيبويه وشيخه الخليل لنظرية العامل، التي يقوم على أُسِّها صَرحُ النحو أجمعه.

ثمّ من حيث المعنى، يجب أن لا نزعم أنّ الجملتين لهما المعنى نفسه؛ فمحمّد جاء، غير: جاء محمّد. فكأنّي بسائل يقول لك –وقد علِمَ بالمجيءِ حَدَثًا– وجهل الجائي: مَنْ جاء؟ فتقول له: محمّدٌ جاء؛ تقدِّمُ له ما كان يجهله. وكأنّي بسائل آخر، لا يعرف كُنْهَ الفعل، فيسألك، وقد سمع صوتًا: ماذا هناك؟ فتجيبه: جاء محمّد؛ فالسائل ههنا لا يهمّه الجائي بقدر ما يهمّه كُنْهُ الحَدَث الذي وقع. وهذا بابٌ في البلاغة عُرِف عند عبد القاهر الجرجاني.

ثمّ زاد خروجه عن المألوف عند النحاة، أي عبد الملك مرتاض، حين سمّى شبه الجملة المبدوءة بظرف: الجملة الظرفية، وهي جملة غير الجملة الاسمية. وسمّى شبه الجملة المبدوءة بحرف: الجملة الحرفية. ويرى أن الحرف لفظٌ مثلُه مثل الاسم، يقوم مقامه في تأدية الوظيفة بنفسه. وإنّما كان يَصْدُرُ عن دراسةٍ عقليّة منطقيّة، يحاول فيها أنْ يحكّم المنطق الصُّوري على المنطق النحوي، وهذا لا يستقيم لأنّ للنّحو منطقًا خاصًّا به، وفلسفة خاصة وضعها النّحاة لتفسير الظواهر الإعرابية في الكلام.

6– الحرف والمعنى النحوي:

أجمع جمهور النّحاة الأوائل أنّ الكلم: اسمٌ وفعل وحرف. واشتُهر أنّ الحرف هو ما له معنى في غيره لا في نفسه. لكنّنا نرى أنّه يملك من هذا المعنى أحقّيّة توجيهه؛ فإنّه بتغيّر الحروف يتغيّر المعنى. لهذا فإنّ لهذه الحروف دورا كبيرا في تشكيل المعاني وتوجيهها. ولا ينبغي بحال من الأحوال تجريدُ هذه الحروف من المعنى؛ لذا قال سيبويه: "فالكلم اسمٌ وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[25]. ثمّ مثّل لها بـ (ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة وغيرها). وقال المبرّد: "فالكلام كلّه اسمٌ وفعل وحرفٌ جاء لمعنى"[26].

ومن هنا جاءت تقسيمات اللغويين للحروف بأنّها قسمان: حروف مبانٍ، وحروف معانٍ. فحروف المباني هي حروف البناء والهجاء، وهي المرتّبة ألفبائيا (أ، ب، ت، ث...) أو أبجديا (أ، ب، ج، د...). وحروف المعاني هي الحروف العاملة –غالبا– والمؤثّرة في باب النحو والإعراب؛ كحروف العطف والجر وغيرهما.

وإنّما هذه الحروف لا يتحقّق معناها ولا يتحصّل إلا بعلائقها مع ما تدخل عليه، أو يدخل عليها من أسماء وأفعال. فالواو إمّا للعطف أو للمعيّة أو للقسم، أو غيرها، ولا تظهر حقيقة معناها إلى من خلال التركيب. وقيل "سمّيت بذلك؛ لأنّها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء"[27]. فكأنّ الحروف روابط للمعاني.

فالواو منفردة خارج السياق لا معنى لها، لكنها تكتسي دلالتها في السياق؛ فهي للعطف في قولك: محمد وعليٌّ، وللمعية في قولك: سرتُ والنيلَ، وللقسم في قولك: والله ما فعلتُ، وللحال في قولك: جاء الإسلام والناس في ضلال مبين، وللاستئناف في قولك: أنهيتُ قراءة الكتاب وأنا الآن أفكر في قراءة كتاب آخر. ولهذا قال بعض الباحثين: "الحرف ما دلّ على معنىً بمصاحبة غيره في تركيبٍ، ولا يدلّ عليه في نفسه"[28]. فالحرف ليس إلا صوتا منطوقًا أو رمزا مكتوبا في حالة الإفراد خارج التركيب.

ونقطة مهمّة أشار إليها سيبويه في حديثه عن المعنى الذي يدلّ عليه الحرف؛ إذْ قال: "وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[29]. فإنّه ذكر الفارق المميّز بين المعني الذي يدلّ عليه الاسم أو الفعل، وبين المعنى الذي دلّ عليه الحرف. قال ابن فارس، شارحا تعريف سيبويه: "وأقرب ما فيه [أي ما جاء في تعريف الحرف] ما قاله سيبويه، أنّه الذي يفيد معنى ليس في اسمٍ ولا فعل. نحو قولنا: زيدٌ منطلقٌ، ثم نقول: هل زيدٌ منطلقٌ؟ فأفدنا بـ(هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق)"[30].

لذا فقد أثبت سيبويه له معنى، لكن الفرق بينه وبين نظيريه: الاسم والفعل، أن الاسم والفعل يحملان المعنى في نفسيهما، فكأنهما عمدتان، والحرف يحمل معنى، لا يمكن استجلاؤه إلا بالاتكاء على اسم أو فعل أو كليهما. هذا يحيلنا إلى تخطئة الفهم السائد عند الكثير، بأنّ معنى قول النحاة في تعريف الحرف: ما دلّ على معنى في غيره، بأنه كان خاليا من المعنى حتى أكسبه التركيب معنى، فهذا يخالف المعقول من المنطق النحوي، وإنما التركيب أبرز ما كان كامنا مستترا لا يظهر.

الخاتمة:

إن علم النحو، كغيره من علوم العربية، يرتكز على المعنى، وليس علما شكليا محضا، كما قد يبدو لبعض الدارسين المبتدئين. لكن جاءت هذه الورقة البحثية لتركز عليه، هو أنّ المعنى في هذا الحقل العلمي الخاص، له فلسفة خاصة تحكمه، يجب فهمها والغوص فيها لاستجلاء العلائق والاعتبارات والركائز التي تحكم المعنى النحوي، ويقوم عليها. وهذا ما رأيناه في دراسة المعاني الخاصة لكل من الفعل والاسم والحرف، التي يجب على الدارس النحوي أن يتملك زمامها قبل الخوض في بحثه في أبواب النحو المتشعبة من هذه التقسيمات الثلاثة.

الهوامش:

[1] – ينظر: التعريفات، للشريف الجرجاني، تح: نصر الدين تونسي، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر ط1، 1430هـ/ 2009م، ص347.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص175.

[3] – كتاب العبارة لأرسطو، نقلا من: الفلسفة واللغة: نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، الزواوي بغورة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص19.

[4] – تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ابن رشد، تح: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، 1978م، ص12.

[5] – علم الدّلالة بين القديم والحديث، أحمد عزوز، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، 2008، ص67.

[6] – العربية والإعراب، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص33.

[7] – ينظر: المرجع نفسه، ص34.

[8] – المرجع نفسه، ص35.

[9] – ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ/ 2006م، ص33- 36.

[10] – الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السّيّد البطليوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة بيروت، لبنان، ص60.

[11] – الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت لبنان، ط3، 1399هـ/ 1989م، ص93، 94.

[12] – مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية، نصر أبو زيد، مجلة فصول للنقد الأدبي، المجلد5 العدد1، 1984م، ص19.

[13] – التحليل اللغوي في ظلّ علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط2، 1432هـ/ 2011م، ص123.

[14] – المرجع نفسه، ص124.

[15] – ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، مصر، 2003م، ص19.

[16] – الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط3، 1408هـ/ 1988م،ج1، ص12.

[17] – الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ/ 1996م، ج1، ص38.

[18] – شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج7، ص2.

[19] – ينظر: نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، دار البصائر للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص110- 127.

[20] – ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تح: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1 1424هـ/ 2004م، ص74.

[21] – المصدر نفسه، ص76.

[22] – التحليل اللغوي في ظلّ علم الدلالة، محمود عكاشة، ص122.

[23] – ما ذهبنا إليه مشهور عن الشيخ، ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م، ج1، 298، 299.

[24] – المقتضب، المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط2، ج4، ص128.

[25] – الكتاب، سيبويه، ج1، ص12.

[26] – المقتضب، المبرد، ج1، ص141.

[27] – حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، 1988م، ص12.

[28] – التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، ص110.

[29] – الكتاب، سيبويه، ج1، ص12.

[30] – الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، مطبعة المؤيد، القاهرة 1328هـ/ 1910م، ص53.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأصول في النّحو، لأبي بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ/1996م.

2. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت لبنان، ط3، 1399هـ/ 1989م.
3. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.
4. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللّطيف، دار غريب، القاهرة، مصر، 2003م.
5. التحليل اللغوي في ظلّ علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط2، 1432هـ/ 2011م.
6. التّعريفات، للشريف الجرجاني، تح: نصر الدين تونسي، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر ط1، 1430هـ/ 2009م.
7. تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ابن رشد، تح: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، 1978م.
8. حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، 1988م.
9. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السّيّد البطليوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
10. شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
11. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1328هـ/ 1910م.
12. العربية والإعراب، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
13. الفلسفة واللغة: نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، الزواوي بغورة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.
14. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ/ 1988م.
15. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط2، 1399هـ/ 1979م.
16. مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية، نصر أبو زيد، مجلة فصول للنقد الأدبي، المجلد5، العدد1، 1984م.
17. نظرية اللغة العربية: تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، عبد الملك مرتاض، دار البصائر للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
18. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 1427هـ/ 2006م.
19. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تح: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2004م.